مصادر التشريع في العهد النبوي

يُعتبر العهد النبوي زمنَ التأسيس التشريعي في الإسلام، حيث تبلورت فيه **مصادر التشريع** التي شكلت المرجعية الأصلية والكبرى لكل ما جاء بعدها من اجتهادات ومدونات فقهية. فقد تنزل الوحي خلال ثلاث وعشرين سنة، وكان تفاعليًا مع الأحداث والمستجدات، مما مكّنه من معالجة واقع الأمة الناشئة، وتقديم إجابات عملية لعشرات القضايا العقدية والسلوكية والاجتماعية.

وفي هذا المقال، نسلط الضوء على مصادر التشريع في هذا الطور، وأشكال ورود الأحكام، مع بيان أوجه العلاقة بين القرآن والسنة، وموقع الاجتهاد النبوي تحت سلطة الوحي.

أولاً: كيفية ورود الأحكام التشريعية في العهد النبوي

تميّز التشريع في عهد النبي ﷺ بكونه متدرجًا ومتفاعلًا مع السياق والواقع. وقد نزلت الأحكام على أربعة أوجه رئيسة:

1. **الأحكام الابتدائية** :وهي التشريعات التي صدرت من الوحي ابتداءً، دون سبب خاص، لتحقيق أهداف الإسلام الكبرى في بناء الفرد والمجتمع. ومن أمثلتها: تشريع الصلاة والزكاة والصيام. يقول الزحيلي: "كان الوحي يشرّع للحياة الجديدة، ابتداءً واستجابة، وفق مقاصد عليا" (الزحيلي، 2004، ص. 110).

2. **الأحكام المرتبطة بالوقائع** :فتنزل النصوص الشرعية حكمًا لحادثة وقعت، ومنها ما نزل ردًّا على استفتاء. مثل نزول قوله تعالى: ﴿ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن﴾ (البقرة: 221) ردًّا على من أراد الزواج من مشركة.

3. **الأسئلة المباشرة** :ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يسألونك عن المحيض قل هو أذى﴾ (البقرة: 222)، و﴿يسألونك عن اليتامى﴾ (البقرة: 220). وهذه الصيغة تدل على التفاعل المباشر بين الصحابة والنبي ﷺ في طلب الأحكام.

4. **الاجتهاد النبوي المسدَّد بالوحي** :حيث يجتهد النبي ﷺ ثم يُقرّه الوحي أو يصوّبه. كما في حديث الآمدي عن الشعبي: "كان رسول الله ﷺ يقضي فينزل الوحي بخلافه، فيستقبل بما نزل من الوحي، ويترك ما قضى به" (الآمدي، 2003، ج4، ص. 166). وهذا يدل على أن الاجتهاد النبوي خاضع للتقويم الإلهي، ويكسبه الشرعية بعد الإقرار.

ثانيًا: القرآن الكريم

القرآن هو المصدر الأول للتشريع، وهو كلام الله المنزل على نبيه ﷺ، المتعبد بتلاوته، المنقول إلينا بالتواتر، وقد اشتمل على:

- **أصول العقيدة والتوحيد**.
- **الضوابط الأخلاقية والقيمية**.
- **العبادات والمعاملات والأسرة والحدود**.

وقد نزل القرآن مفرقًا حسب الوقائع والأحداث، وبيّن الله أنه لم يُنزله جملة واحدة لحكمة التدرج: ﴿وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة كذلك لنثبت به فؤادك ورتلناه ترتيلا﴾ (الفرقان: 32).

ثالثًا: السنة النبوية

السنة هي المصدر الثاني للتشريع، وهي ما صدر عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، بقصد التشريع. ولها نوعان:

1.السنة التشريعية

وهي ما ثبت عن النبي ﷺ بقصد **البيان أو الإنشاء التشريعي** .وتنقسم إلى:

- **سنة قولية** :مثل قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات» (البخاري، حديث 1).
- **سنة فعلية** :كأداء النبي ﷺ للصلاة، والحج، وتطبيقه للحدود.
- **سنة تقريرية** :كإقراره لأفعال الصحابة دون إنكار، مثل أكلهم الضب على مائدته، رغم أنه لم يأكله (رواه البخاري، حديث 2575).

2.السنة غير التشريعية

وهي ما صدر عن النبي ﷺ على وجه العادة أو الخصوصية:

- **العادات البشرية** :مثل مشيته، طعامه، لباسه، وهي تدل على الإباحة فقط.
- **الخصوصيات النبوية** :مثل زواجه بأكثر من أربع نساء، أو وصاله في الصوم، وهذه لا يُقاس عليها.

وقد أجمع الأصوليون أن التشريع لا يُؤخذ من السنة غير التشريعية، بل يُنظر فيها إلى القصد النبوي، إن كان بلاغًا عن الله أم مجرد عادة (الآمدي، 2003، ج3، ص. 12).

رابعًا: العلاقة بين السنة والقرآن

تتعدد وظائف السنة في علاقتها بالقرآن الكريم، وهي على ثلاثة أنواع:

1. **تأكيد القرآن** :كحديث «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسه» (رواه الدارقطني)، الذي يوافق قوله تعالى: ﴿ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل﴾ (البقرة: 188).
2. **بيان القرآن** :عبر التفصيل أو التقييد أو التخصيص. مثل قوله ﷺ: «إنما ذلك سواد الليل وبياض النهار» في بيان معنى الخيط الأبيض والأسود (رواه البخاري، حديث 1917).
3. **استقلال بالتشريع** :حيث تنفرد السنة بحكم لم يرد في القرآن، كتحريم السباع، أو الرضاع المحرِّم: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» (رواه مسلم، حديث 1442).

وهذا يبيّن أن السنة ليست فقط تابعة، بل قد تؤسس أحكامًا أصلية، مما يدل على مكانتها كمرجع أصيل في التشريع.

خاتمة

لقد شكّلت **القرآن والسنة** المرجعين المركزيين للتشريع في العهد النبوي، وكان اجتهاد النبي ﷺ خاضعًا لتصويب الوحي وإقراره. وتنوعت أساليب ورود الأحكام لتناسب تطور المجتمع الإسلامي واحتياجاته. ولا يمكن فهم التشريع الإسلامي فهمًا سليمًا إلا باستحضار هذا التلازم بين النص والوحي، والاجتهاد الموجه، وموقع السنة من القرآن. وهي الأسس التي عليها تأسس الفقه الإسلامي بعد عهد النبوة.

المراجع

- الآمدي، علي بن محمد .(2003) .*الإحكام في أصول الأحكام* (تحقيق عبد الرزاق عفيفي). بيروت: دار الكتب العلمية.
- الزحيلي، وهبة .(2004) .*أصول الفقه الإسلامي* .دمشق: دار الفكر.
- ابن حجر العسقلاني. (فتح الباري بشرح صحيح البخاري).